

PROVISIONAL

A/43/PV.53
28 November 1988

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد رانا
(نائب الرئيس)

(نيبال)

- مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) [٣٤]

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
- (ب) تقرير الأمين العام
- (ج) تقرير اللجنة الرابعة
- (د) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٥٩٤٦٧ 88-64443/A

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد رانا (نيبال) .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ٣٤ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

(١) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان

والشعوب المستعمرة ((A/43/23 (Part VII) و A/AC.109/962

(ب) تقرير الأمين العام (A/43/799)

(ج) تقرير اللجنة الرابعة (A/43/801)

(د) مشروع قرار (A/43/L.27)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية

العامة تحيط علما بتقرير اللجنة الرابعة الوارد في الوثيقة A/43/801 ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أقترح أن تغلق قائمة

المتكلمين في مناقشة هذا البند ظهر اليوم .

إذا لم أسمع اعتراضا ، سأعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة أولا لمقرر

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب

المستعمرة ، السيد احمد فاروق عرنوس ، ممثل الجمهورية العربية السورية ، لعرض

تقرير اللجنة .

السيد عرنوس (الجمهورية العربية السورية) ، مقرر اللجنة الخاصة

المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة الـ ٣٤

الخاصة) : بوصفي مقررا للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال

للبلدان والشعوب المستعمرة ، يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة الفصل العاشر من

تقرير اللجنة الخاصة (A/43/23 (Part VII) الذي يتضمن عرضاً لنظر اللجنة في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) .

إن اللجنة الخاصة ، لدى استعراضها للحالة السائدة في ذلك الإقليم ، استرشدت بقرار الجمعية العامة ١٩/٤٢ المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ وكذلك القرار ٧١/٤٢ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وفي معرض دراسة اللجنة الخاصة لهذه المسألة استمعت الى بيانات ثلاثة ملتزمين لديهم اهتمام بهذه المسألة . واشترك في أعمال اللجنة الخاصة الممثل الدائم للأرجنتين ، كما فعل في الجلسات السابقة للجنة ، ولم يشترك وفد المملكة المتحدة في ذلك .

وبعد أن انتهت اللجنة الخاصة من نظر هذا البند ، اعتمدت في الجلسة ١٣٣٩ المعقودة في ١١ آب/أغسطس مشروع قرار اشتركت في تقديمه كل من شيلي وفنزويلا وكوبا ، على النحو المبين في الفقرة ١٤ من الفصل العاشر من التقرير . وإذ فعلت اللجنة ذلك ، فإنها أشارت الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، وكل القرارات الأخرى التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن واللجنة الخاصة بشأن هذه المسألة .

وقد كررت اللجنة الخاصة التأكيد بأن وسيلة إنهاء الحالة الاستعمارية الخاصة والغريدة المتعلقة بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) هي التسوية السلمية للنزاع على السيادة بين حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية عن طريق المفاوضات .

وقد أحاطت اللجنة الخاصة علماً مع الارتياح بأن حكومة جمهورية الأرجنتين قد أعربت من جديد عن عزمها الالتزام بقرارات الجمعية العامة المتعلقة بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) .

كما أعربت اللجنة الخاصة عن الأسف لأن تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة لم يبدأ بعد على الرغم من التأييد الدولي الواسع النطاق لإجراء مفاوضات شاملة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة تشمل جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل جزر فوكلاند (مالفيناس) .

لذلك ، دعت اللجنة الخاصة حكومتي البلدين على أن تستأنفا المفاوضات ، وكررت تأييدها الحازم للمهمة المتجددة للمساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام في هذا الصدد .

وترد البيانات المدلى بها أثناء المناقشة في المحضر الحرفي للجلسة الـ ١٣٣٩ للجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1339) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

البرازيل الذي يود عرض مشروع القرار A/43/L.27 .

السيد نوغويرا باتيستا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

يشرفني مرة أخرى أن أعرض مشروع قرار بشأن مسألة جزر مالفيناس نيابة عن المشتركين في تقديمه . ولهذا فلا أعتزم أن أكرر موقف حكومة البرازيل الثابت منذ ١٨٣٣ والذي يؤيد تأييدا تاما حقوق الأرجنتين في السيادة على هذه الجزر .

وأود في هذه المناسبة أن أشترك مع مقدمي مشروع القرار الآخرين في رسم إطار عمل للتفاوض يمكن - مع الاحترام التام لميثاق الأمم المتحدة - أن يحل المشاكل التي تفصل بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

إن مشروع القرار A/43/L.27 الذي أقدمه الآن نيابة عن أوروغواي ، بوليفيا ، بيرو ، غانا ، فنزويلا ، كوبا ، كولومبيا ، المكسيك ، الهند ، هندوراس ، يوغوسلافيا والبرازيل ، يطابق من حيث المضمون القرار ١٩/٤٢ .

وتبعاً لذلك ، فإنه يظل موضوعياً ومتوازناً ، يستهدف الدعوة الى دعم عملية
تفاوضية بين ائنتين من الدول الأعضاء في المنظمة .

وترد في فقرات ديباجة مشروع القرار A/43/L.27 الإشارة الى تقرير الأمين
العام والى اهتمام المجتمع الدولي كله بالتوصل الى تسوية سلمية ونهائية لجميع
الخلافات بين الحكومتين ، وفقاً لميثاق الامم المتحدة . كما أنه يسجل بالمثل
ما أبداه كل من الطرفين في استعداد لتطبيع علاقاتهما ، ويعرب عن اقتناع الجمعية
العامه بأن هذا الهدف يسهل تحقيقه من خلال مفاوضات بين الحكومتين تفضي الى تعزيز
الثقة المتبادلة وحل المشاكل المعلقة ، بما في ذلك جميع النواحي المتملة بمستقبل
الجزر .

وعلى ذلك ، تكرر الجمعية في الفقرة ١ من المنطوق الإعراب عن طلبها الى
الطرفين ببدء المفاوضات يحدوهم هذا الهدف ، دون استباق الحكم على النتيجة أو
الوسائل التي قد يتراءى لهما أنها مناسبة لبلوغ تفهم متبادل ، ومن ثم فإن النص
يتسم بالحياد الصارم ولا يمس المواقف المبدئية لأي من الطرفين .

وترد الإشارة في الفقرتين ٢ و ٣ الى بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة ،
وتطلب إليه الجمعية العامة أن يقدم لها تقريراً في دورتها الرابعة والأربعين . ويود
مقدمو مشروع القرار أن يعربوا عن شكرهم للأمين العام على جهوده في أداء هذه
المهمة ، وهو ما ينعكس في تقريره الوارد في الوثيقة A/43/799 ، وعلى استعداده
لمواصلة هذه الجهود سعياً الى إقامة حوار بين الطرفين .

وكما يقول السيد بيريز دي كوبييار في ذلك التقرير

"ففي الجهد الرامي الى إحراز تقدم له مغزاه نحو حل الخلافات التي تفرق

حالياً بين البلدين ينبغي عدم إضاعة الوقت" . (A/43/799 ، الفقرة ٦)

وأملنا أن يشيع مناخ تسوده الإرادة السياسية والثقة المتبادلة بين الأرجنتين
والمملكة المتحدة ، مما يتيح في المستقبل القريب تطبيع علاقاتهما وفض النزاع على
جزر مالغيناس .

هذه هي الروح التي حثت بمقدمي مشروع القرار A/43/L.27 الى طرحه . وانطلاقا من ذات الروح أود باسم مقدمي مشروع القرار أن أدعو الجمعية العامة الى منحه أوسع تأييد ممكن .

السيد مويبا بالنسيا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : من المؤسف حقا أن عدة نزاعات إقليمية قد فُتت أو هي في سبيلها الى الحل من خلال الحوار والمفاوضات ، بينما لا يزال في قارتنا جيب استعماري يتمثل في جزر ماليفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية بل إنه لا توجد أي دلائل على توافر أدنى قدر من الإرادة السياسية لدى المملكة المتحدة لبدء محادثات مع جمهورية الأرجنتين في هذا الصدد ، وفقا لما دعت إليه الجمعية العامة مرارا في قراراتها .

إن الاحتلال غير الشرعي لجزر ماليفيناس يرجع الى عام ١٨٣٣ . ويشهد هذا العام انقضاء ١٥٠ سنة منذ أن رابط الافراد البريطانيين المدنيين والعسكريون في هذا الاقليم التابع للأرجنتين بلا منازع ، والذي أعلن استقلاله جنبا الى جنب مع سائر أنحاء البلاد عام ١٨١٠ ، في إطار ممارسة حق تقرير المصير ، مما يضيف عليه وضع الأراضي التي تشكل جزءا لا يتجزأ من دولة ذات سيادة . وعلى امتداد ما يربو على قرن ونصف القرن من الزمان ، ظل هذا الجرح فاعرا في الجزء الجنوبي من قارتنا ليشكل أثرا عتيقا من آثار الاستعمار الأوروبي .

إن التاريخ الحديث لعالمنا يستمد أبرز معالمه من عملية إنهاء الاستعمار ، فهي أهم تطور في حياة شعوبنا في هذا القرن الذي يشرف على نهايته . كما أن تلك العملية تعد من أهم الانجازات التي حققتها الامم المتحدة الى درجة أنها يمكن أن تكفي وحدها مبررا لوجود المنظمة ، إذ جعلت من الممكن قيام دول حرة وذات سيادة - ومعظمها دول ديمقراطية - بعدد لم يشهد التاريخ مثله من قبل ، وأدت الى تعاظم هذه المنظمة التي كانت تضم أصلا في عضويتها ٥١ دولة ، فزادت لتصل الى ١٥٩ دولة عضوا .

إن احتلال بريطانيا العظمى لجزر ماليفيناس عام ١٨٣٣ يجسد العواقب الوخيمة التي كانت تنوؤ بها الشعوب الأخرى في القرن التاسع عشر من جراء التنافس بين الدول

الاوروبية ، التي كانت تسوي خلافاتها في أحيان كثيرة بالتنازل عن مستعمراتها فيما بينها أو بالقيام بمغامرات غزو جديدة .

ولكن ١٥٠ عاما من الاحتلال غير الشرعي لجزر مالغيناس لا تحيل الخطأ الأصلي الى صواب ذلك أن حق الشعوب في السيادة وتقرير المصير - وهو في هذه الحالة حق شعوب الأرجنتين - هو حق غير قابل للتصرف ولا يمكن سلبه ، حسبما يؤكد تأكيداً راسخاً على الدوام حق الشعوب المستمد من الأفكار التي كان يدعو إليها الفلاسفة الأسبان في القرن السادس عشر ، في نفس الوقت الذي كان فيه الملاحون الأوروبيون يستكشفون الطرق والأراضي الجديدة .

وفي هذه الحالة ، أبدت الأرجنتين روحاً جديدة بالثناء تنحو الى الحوار والاعتدال . ومن ناحية أخرى ، أجرى الطرف المضاد ، في آذار/مارس من هذا العام ، مناورات عسكرية في جزر مالغيناس ، في انتهاك لروح القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ، سواء فيما يتعلق بجزر مالغيناس أو بإنشاء منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي ، الأمر الذي دعا مجلس الأمن الى عقد جلسة هامة أعرب فيها بلدي عن موقفه دفاعاً عن موقف الأرجنتين .

ومن بواعت الأسف أنه في إطار المراوغة في إجراء مفاوضات بشأن جزر مالغيناس جرت محاولة لتركيز المناقشة على حق تقرير المصير المزعوم لمستوطني هذه الجزر في الوقت الراهن . بيد أنه حسبما شددنا من قبل ، فإن القرار ١٥١٤ (د - ١٥) يؤكد بوضوح حق الشعوب في إنهاء الاستعمار من خلال ممارسة حق تقرير المصير عندما تكون خاضعة للسيطرة الأجنبية ؛ ولكن هذا لا ينطبق على المستوطنين البريطانيين لجزر مالغيناس ، الذين لا يسمعون الى نيل الاستقلال أو إقامة بلد جديد ، ولكنهم من مواطني تلك الدولة التي ليس لها أي حق في احتلال هذه الجزر وفضلاً عن ذلك ، فإنه فيما يتعلق بالجيوب الإقليمية ، ينص القرار ١٥١٤ (د - ١٥) على أن إنهاء الاستعمار يتمثل على وجه التحديد في إعادة الأراضي المحتلة الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الى الدولة صاحبة الحق السيادي عليها .

ببساطة ، يسعى مشروع القرار (A/43/L.27) ، الذي تشارك المكسيك في تقديمه ، الى إجراء حوار بين طرفي النزاع والى تبادل الآراء فيما بينهما ، أملا في أن يدرسا المشكلة بتمعق وأن يحاولا التوصل الى حل تفاوضي . إن تسوية النزاعات بالطرق السلمية بين الدول قاعدة راسخة في ميثاق الأمم المتحدة ، وينبغي تطبيقها تطبيقا كاملا في هذه الحالة . وتأمل المكسيك في أن تطبق هذه القاعدة الدولية في حالة جزر مالغيناس وأن تختفي أخيرا ، من خلال الحوار واحترام القانون ، آخر مواطن الاستعمار في امريكا اللاتينية .

السيد بينالوسا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : من دواعي الاحباط الكبير ، أن البند المتعلق بجزر مالغيناس لا يزال بندا ذا أولوية على جدول أعمال الجمعية العامة . وهذه من أقدم قضايا الاستعمار التي لاتزال باقية في عصرنا ، وأكثرها إشارة للجدل . إن تاريخ النزاع معروف جيدا للجميع . وتكفي الإشارة الى المحادثات الطويلة والبطيئة التي جرت على مدى عدد من السنين بين الطرفين المعنيين اللذين أقل ما يمكن أن يقال أن بينهما روابط ثقافية وتاريخية طويلة الامد . وبعودة الديمقراطية الى الأرجنتين ، أصبح من الضروري البدء من جديد في إجراء يفضي في النهاية الى حل حاسم للنزاع . لقد كان التقدم خلال هذه المدة بطيئا أيضا ، إلا أننا بدأنا نرى اشارات واضحة على حسن النية بين الطرفين المعنيين . فمن جهة . نرى أن جمهورية الأرجنتين ، بعد أن مرت في مرحلة انتقالية صعبة ، تفتح الابواب أمام المحادثات التي تستهدف إيجاد حل يشمل جميع جوانب مشكلة الجزر . فهي لم تعرب فقط عن استعدادها لاحترام وساطة الأمم المتحدة وفقا لاحكام القرار ١٩/٤٢ ، بل أنها في الواقع ضمنت احترام حقوق سكان الجزر ، بما في ذلك أسلوب حياتهم وثقافتهم وهويتهم الثقافية .

إن هذا الموقف العملي والمرن جدا مغاير تماما لموقف الحكومة البريطانية ، التي لم تبد أي استعداد أو رغبة لبدء حوار واسع ضمن معايير ومتطلبات ميثاق الأمم

المتحدة . إن هذا الافتقار الى الارادة لتيسير بدء عملية تسعى الى إيجاد حل حاسم للمشكلة يتمشى مع القواعد المرعية في منظماتنا يشير قدرا كبيرا من القلق لانه مصادر عن بلد عضو دائم في مجلس الأمن .

إن الدعم الذي قدمته حكومة المملكة المتحدة لإعلان جنوب الاطلسي منطقة مسلم وتعاون في الدورة الثانية والاربعين ، والذي أيدته ثانية هذا العام ، يبدو نقطة تحول في موقف تلك الحكومة ، وقد فسره عدد من قادة المنطقة على هذا النحو ، لانه تزامن مع بيان رسمي أصدرته الحكومة البريطانية وأعربت فيه عن رغبتها في العمل على إقامة علاقات طبيعية مع الأرجنتين .

إلا أن مظاهر حسن النية هذه فقدت الكثير من مصداقيتها عندما قامت المملكة المتحدة ، على الرغم من جهود حكومات المنطقة ونداءاتها ، بعملية "تركيز النيران" في الفترة من ٧ الى ٢١ آذار/مارس من هذا العام . وقد واجهت هذه المناورات العمكرية انتقادا شديدا من المجتمع الدولي بما في ذلك ، وبشكل خاص ، حكومة كولومبيا ، وذلك كما ورد في بياننا المؤرخ في ١٦ آذار/مارس والموجه الى بلدان حركة عدم الانحياز ، وبياننا المؤرخ في ١٧ آذار/مارس الموجه الى مجلس الأمن . وفي هذين البيانين ، شددنا على تمسكنا بأن مشكلة جزر مالفيناس تؤثر على امريكا اللاتينية بأكملها تأثيرا كبيرا .

وانطلاقا من هذه الحقائق ، فقد شاركنا في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/43/L.27 ، ونؤيد ما جاء فيه بشكل مطلق . ويشتمل هذا المشروع على المبادرات التي اشتمل عليها سابقه ، كما صيغ على غراره في حدود القواعد التي وضعتها منظماتنا لحل الصراعات .

إن كولومبيا لم تحبذ أبدا استخدام القوة لحل الصراع . وتسوية المنازعات بالطرق السلمية كانت وستبقى معلما أساسيا من معالم سياستنا الخارجية . ومشروع القرار المعروف علينا يوفر نهجا عادلا واسعا ومرنا ويدعو الى حوار مفتوح وغير مشروط يمكن أن يؤدي ، في رأينا ، الى تسوية سلمية للمشكلة .

ويود وفد بلدي أن يكرر الإعجاب عن تأييده لمواقف الأرجنتين ، وناشد المجتمع الدولي أن يدعم مشروع القرار هذا ، اعترافا بجهود الأمين العام ووساطته ، وتعبيرا عن احترام مبادئ منظمنا الأساسية ووفاء لها .

لقد تغير المسرح العالمي تغيرا جذريا هذا العام . فهناك مشاكل وصراعات ، في طريقها الى الحل الآن ، كان حلها يبدو بعيد المنال ، كما أن التفاهم بين الدولتين العظميين مكن من التوصل الى اتفاقات تاريخية كان ينظر اليها حتى فترة وجيزة على أنها مجرد أحلام . وعلى ضوء عملية الانفراج هذه ، التي من الواضح أنه لا يمكن عكس اتجاهها ، فإننا نود أن نكون متفائلين وأن لا نفقد الأمل في أن تتخذ حكومة بريطانيا العظمى موقف مصالحة يؤدي الى استعادة الحوار مع جمهورية الأرجنتين ، سعيا لتحقيق حل عادل لمشكلة جزر مالفيناس . وهذا هو أمل امريكا اللاتينية بأسرها .

السيد اوراماس اوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن مناخ

الانفراج والحلول التفاوضية للصراعات السائدة في عالم اليوم ، لم تمكن حتى الآن من إيجاد حل للحالة الخطرة التي تطورت في جنوب الاطلسي أثناء الصراع على جزر مالفيناس . ومنذ ذلك الوقت ، شددت الجمعية العامة على ضرورة جلوس الطرفين المتحاربين ، المملكة المتحدة وجمهورية الأرجنتين ، على طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي ومباشر للمفارقة التاريخية القائمة التي كلفت البلدين العديد من الضحايا عام

. ١٩٨٢

ولا يرجع بقاء تلك المفاوضات الى الأرجنتين بل الى عناد الدولة القائمة بالاحتلال ، بحيث نجد الآن ونحن نقرب من الذكرى الثلاثين لاعتماد قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) أن مشكلة جزر مالغيناس مازالت على جدول أعمالنا ومن بين مشاغلنا . وقد آن الأوان لإزالة الاستعمار من على وجه الأرض ، ولكن ذلك لن يصبح أمرا واقعا مادام هناك اقليم واحد يخضع لمخططات دولة أجنبية .

ونحن نعرف جيدا الالاعيب التي تستخدمها الدولة القائمة بالادارة للتحايل على قراراتنا ، كما نعرف الاماني المشروعة للشعوب للعيش في سلام عادل ودائم وفي حرية . ولكل شعب حق غير قابل للتصرف في أن يقرر مصيره بنفسه ولنفسه .

ولذا ينبغي أن نتخذ موقفا حازما من أولئك الذين يحولون دون تحقيق هذا التطلع الانساني ، وأن نطلب من الدولة المحتلة أن تمتثل للنداءات المتكررة من جانب الجمعية العامة وأن تعمل بلا إبطاء على إعادة السيادة على جزر مالغيناس التي شقيقتنا جمهورية الأرجنتين ، إذ أن تلك الجزر جزء لا يتجزأ من ترابها الوطني .

وإذا أردنا أن نقدم إسهاما موضوعيا لعملية الانفراج الجارية في مختلف أنحاء العالم ، فقد آن الأوان للوصول الى حل تفاوضي للحالة في مالغيناس على نحو ما دعت اليه جمهورية الأرجنتين مرارا وتكرارا . ولذا فإننا نناشد المملكة المتحدة أن تستمع الى نداء المجتمع الدولي بأن تتفاوض لإعادة مالغيناس الى الوطن الأم وإجراء الحوار اللازم حتى تتمكن شعوبنا في القارة الامريكية من تكريس طاقاتها سلميا للنهوض برفاهها . ولكل من هذه الأسباب ، تضيف كوبا اسمها الى قائمة المتقدمين بمشروع القرار A/43/L.27 وتعرب من هذا المنبر عن الأمل في الوصول الى حل عادل للنزاع عن طريق الحوار والمفاوضات الهادئة والبناءة .

السيد تافيراس غوزمان (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن

الاسبانية) : إن وفد الجمهورية الدومينيكية الذي يمثل بلدا محبا للسلام ، ويحتسرم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، لا يسعه إلا أن ينضم الى أصوات البلدان الأخرى في امريكا اللاتينية وغيرها من الدول الأعضاء التي أعربت وستستمر في الاعراب عن تأييدها لاماني شعب الأرجنتين في السيادة الكاملة على كامل ترابه الوطني .

ومن المؤسف أن الجمعية العامة تجتمع مرة أخرى للنظر في مسألة جزر مالدينام دون أن يبدو أي تقدم موضوعي نحو تسوية النزاع الذي أبقى منطقة جنوب المحيط الاطلسي في حالة توتر وانعدام للأمن ، الامر الذي يهدد بزعزعة السلم والامن في امريكا اللاتينية بكاملها .

ونفتنم هذه الفرصة لنسجل تقديرنا للأمين العام للمساعي الحميدة التي قدمها دائما تنفيذا للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة فيما يتعلق بالبند موضع النظر ، ولاسيما لجهوده الدائبة للحفاظ على استمرار الحوار بين طرفي النزاع . ونحن ننظر بقلق الى التقارير التي تدعي أن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية تزيد من تعزيزاتها العسكرية في الجزر ، بدرجة ليس لها مبرر ، لاننا نرفض أي محاولة لزيادة التوتر في المنطقة .

ووفدنا يؤكد من جديد البيانات التي أدلى بها وزير خارجيتنا في منظمة الدول الامريكية بشأن النزاع في جنوب المحيط الاطلسي ، إدراكا منا بأن من مصلحة المجتمع العالمي التوصل الى حل عادل ومستقر عن طريق التفاوض وبذلك تقتلع البقايا المخزية للاستعمار من منطقتنا .

وتؤكد المشاكل من نوع هذا النزاع في جنوب المحيط الاطلسي صدق القول بأن امريكا اللاتينية قد سارت في طريق السيادة الوطنية لتكتشف أن المسافة تتسع باستمرار بين الاماني المشروعة والامكانيات التي لم تتحقق بعد .

ولهذا السبب كان وفدنا من بين مقدمي مشروع القرار المعروف ، وسيصوت مؤيدا له انطلاقا من روح التضامن مع بلدان المنطقة وسائر الدول الاعضاء ، على أساس أن هذا القرار بعد اعتماده لن يضاف الى مجموعة القرارات العديدة التي اتخذت بشأن هذا الموضوع ، بل سيكون عنصرا أساسيا في الوصول الى سلم عادل ومنصف عن طريق الحوار ، لا لمصلحة الطرفين المتنازعين وحدهما بل من أجل المجتمع الدولي قاطبة .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يجري النظر في مشكلة مالغيناس هذا العام في وقت يتميز فيه المناخ الدولي بالانفراج الملحوظ والسعي الى التسويات السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض وبالدخول في عمليات تقارب وتفاهم متبادل من شأنها ان تفضي الى تسوية لتلك المنازعات .

وفي هذا الإطار المتجدد المشجع ، والذي يؤيده المجتمع الدولي ويرحب به ، والذي من واجب الامم المتحدة أن تنظمه وتوجهه في الاتجاه الصحيح تتسم مسألة مالغيناس في هذا العام بطابع خاص وأهمية استثنائية من حيث أنها تدخل في إطار عملية الانفراج والتفاهم العالميين ، وذلك بقدر ما يبدي الطرفان عزمهما ورغبتهم في التعاون من أجل تحقيق تقدم .

وانطلاقاً من هذا الأساس ، اعتمدت الجمعية العامة في السنوات القليلة الماضية نداء يدعو الى التفاوض ، يجب الآن أن نكرر التأكيد على رغبتنا في تمهيد الطريق للحوار بين الاطراف وفي المساعدة على جعل السلم الحقيقي الدائم أقرب منا لا فسي أن معا . بهذه الروح تشترك بيرو في المناقشة ، اهتداء بقناعاتنا العميقة وبتفانيها في سبيل العدل والاستمرارية التاريخية ، واثقة أن تحسن المناخ الدولي ونضج الظروف لصالح الطرفين سيجعلان هذه المناسبة ملائمة بوجه خاص لبدء مرحلة بناء جديدة .

ويستند هذا الموقف الى اعتبارات مستديمة ذات طابع إقليمي ودولي . إن استمرار بؤرة للتوتر الحاد في المنطقة وما ينجم عنه من أثر سلبي على شتى جوانب العلاقات الدولية والاقليمية والإقليمية هما من العوامل الدائمة لزعزعة الاستقرار في المنطقة لأن المحافظة بالقوة على حالة عفا عليها الزمن تخلق مطالب أمنية مبالغاً فيها تترتب عليها تكلفة سياسية واقتصادية باهظة وتنجم عنها سلسلة من ردود الافعال وهذا أمر يعرض أمن امريكا اللاتينية للخطر نتيجة تزايد عسكرة المنطقة الذي يقوض السلم فيها كما يعرقل عملية نزع السلاح والانفراج .

وتترك الحالة أشارها أيضا على أمن المناطق المطلة على المحيط حيث توجد حاجة حيوية ، كما ذكرت الجمعية العامة ، الى الشروع في عملية الانفراج وخفض الوجود العسكري وإزالة الاسلحة النووية ، في سعينا المشترك لإزالة بؤر الصراع التي تهدد الأمن وتعوق التنمية ، ولتعزيز التعايش السلمي والتعاون .

وعملا على تمكين الجمعية العامة من المضي قدما في الاضطلاع بمسؤوليتها الدقيقة إزاء قضية السلم ، اشترك وفد بلدي في تقديم مشروع القرار A//43/L.27 الذي يستهدف تطبيع العلاقات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة وبدء عملية حوار في ظل مناخ من الانفتاح والصراحة يكون كفيلا بتوفير شروط الثقة المتبادلة اللازمة لمفاوضات تتناول كل القضايا المعلقة وتغضي الى تسوية عادلة وشاملة ونهائية لهذا النزاع . ووفد بلدي يسعى بروح مخلصة وصادقة وبناءة في سبيل تحقيق ذلك الهدف .

السيد كام بنى (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يجري هذا العام النظر في مسألة جزر مالغيناس في ظل مناخ دولي موات للانفراج وتعزيز الثقة وحل الصراعات عن طريق المفاوضات . إن التوصل الى اتفاقات جنيف بشأن التسوية السلمية لمسألة افغانستان ، ووقف إطلاق النار بين ايران والعراق ، وقبول جبهة البوليساريو والمغرب لخطة السلام التي طرحتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية لحل مشكلة الصحراء الغربية ، والآفاق المشجعة للتنفيذ السريع لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، وعملية الحوار الجاري فيما يتعلق بمسألة كمبوتشيا ؛ والاستعداد الإيجابي لأن يتوصل طرفا النزاع في قبرص ، قبل أول حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، الى تسوية تفاوضية لكل جوانب المشكلة ، وعملية إحلال السلم في امريكا الوسطى على الرغم من الصعوبات المصادفة في التنفيذ ، والاقتراحات الرامية الى تحسين الحالة في شبه جزيرة كوريا - كل هذه أمور تشكل تطورات هامة تشير ، كل في إطاره الخاص ، الى وجود اتجاه متنام للسعي الى حلول تفاوضية للصراعات بين الدول .

ويجب تعزيز هذا الاتجاه البناء وتشجيعه . ويجب دعم نتائجه الإيجابية . ولكن من الجوهرى في الوقت نفسه أن يمتد هذا الاتجاه الى صراعات أخرى مازالت تقاوم حتى الآن ، فيما يبدو ، أشاره النافعة . في هذا السياق يود وفد بلدي اليوم أن يركز اهتمامه على مسألة جزر مالغيناس .

فمنذ أن بدأت الجمعية العامة النظر في هذا البند للمرة الأولى ، في ١٩٦٥ ، أوضح المجتمع الدولي بجلاء لا لبس فيه أن المفاوضات بين المملكة المتحدة والارجنتين هي الوسيلة المثلى لإيجاد حل سلمي للنزاع بين البلدين على السيادة على جزر مالغيناس . وقد أعادت الجمعية العامة التأكيد على هذا الموقف بصورة ثابتة كلما أبدت رأيها في الموضوع . وقد تأكد هذا الموقف بوجه خاص بواسطة القرارات الستة التي اتخذت بصورة متتالية في السنوات الست الماضية ، والتي توضح الثبات في التمسك المخلص بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية .

وبموجب القرار ١٩/٤٣ ، الذي اعتمد منذ عام على وجه الدقة ، كررت الجمعية العامة الإعراب عن طلبها الى الحكومتين بدء المفاوضات بهدف إيجاد السبل الكفيلة بحل المشاكل المتعلقة بين البلدين سلميا ، بما في ذلك جميع النواحي المتعلقة بمستقبل جزر مالغيناس ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة . وطلبت الجمعية العامة في القرار نفسه من الأمين العام أن يواصل بعثة مساعيه الحميدة المستأنفة من أجل مساعدة الطرفين على حل خلافتهما سلميا .

غير أن تقرير الأمين العام بشأن هذا البند يتضمن تصريحاً يتناقض تناقضاً مشبطاً مع البوادر المشجعة التي وصفتها آنفاً ، فقد ذكر الأمين العام أنه :
 "يؤسفني ، لذلك ، أن أضطر الى الافادة مرة أخرى بأنه لا توجد ، فيما يبدو ، الظروف الضرورية لتمكينني من أداء الولاية التي عهدت بها الي الجمعية العامة" . (A/43/799 ، الفقرة ٦) .

وفيما يتعلق بالحكومتين ، قال الأمين العام :
 "فإن عدم قدرتهما على الدخول في ذلك النوع من الحوار المجدي المشار اليه في القرار ١٩/٤٣ أمر يدعو الى الاحساس بخيبة الامل . ومما يضاعف هذا الاحساس ، في جملة أمور ، الوقت الذي انقضى منذ نزاع عام ١٩٨٢ ، والاتجاه القائم حالياً نحو تجديد البحث عن حلول سلمية للمنازعات الدولية" . (المرجع نفسه) .

ويزداد هذا الشعور بخيبة الأمل لدى أهالي أمريكا اللاتينية . فقد انقضت ١٥٥ سنة من الاحتلال غير المشروع لتلك الجزر ، ١٥٥ سنة من انتهاك السلامة الإقليمية للأرجنتين ، ١٥٥ سنة من إهانة مشاعر أمريكا اللاتينية التي توحدت تأييدا لمطالبية الأمة الأرجنتينية المشروعة باستعادة سيادتها الفعلية على جزر مالغيناس .

ومما يبعث على مزيد من الأسف أن المفاوضات التي طالب بها المجتمع الدولي مرارا وتكرارا لم تبدأ بعد بسبب رفض أحد الطرفين ، وهو أيضا عضو دائم العضوية في مجلس الأمن . إن ميثاق الأمم المتحدة يفرض على كل الدول الأعضاء الالتزام بحل نزاعاتها الدولية بالطرق السلمية بطريقة لا تعرض للخطر العدالة أو السلم والأمن الدوليين . ومع ذلك ، نعتقد أن على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، إلى جانب الامتيازات التي يسبغها عليهم وضعهم ، مسؤوليات خاصة في صيانة السلم والأمن الدوليين . وبالتالي ، من المأمول أن يكون سلوك تلك الدول متسقا مع رسالتها ، وأن تسهم في تحقيق هذه الأهداف النبيلة . ولا يسعنا أن نتصور أن يستمر عضو دائم العضوية في مجلس الأمن في اتخاذ موقف سلبي يساعد على إدامة الظلم ، ويعرض للخطر السلم والأمن الدوليين من قبل أولئك الذين عليهم مسؤوليات خاصة تجاه صيانتها .

ولذا فإننا نناشد حكومة المملكة المتحدة أن تنضم على نحو فعلي إلى دينامية الحوار والاتفاق والتفاهم الجديدة التي تزداد انتشارا في أرجاء العالم ، وأن تلتزم دون إبطاء ودون قيد أو شرط بقرارات الجمعية العامة بشأن مسألة جزر مالغيناس ، وأن تبدي رغبة صادقة في التفاوض بحسن نية مع حكومة الأرجنتين لحل القضايا المعلقة بين البلدين على نحو سلمي وحاسم .

إن مشروع القرار A/43/L.27 ، الذي يشارك وفد بلادي في تقديمه يوفر مرة أخرى إطارا ملائما لحسم تلك الخلافات . وقد أوضح الأمين العام أنه على استعداد لتقديم المساعدة لحكومتنا الأرجنتين والمملكة المتحدة لتحقيق هذا الهدف .

فماذا ينقم إذن ؟ كل ما ينقم هو الإرادة السياسية من جانب المملكة المتحدة للبدء في عملية التفاوض .

والمرجو أن نتمكن في العام القادم من إدراج المفاوضات الخاصة بجزر مالدينام ضمن التطورات الإيجابية التي سيحتفل بها المجتمع الدولي حينذاك .

السيد نافايامو موغرو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إن

فشل المحاولات الرامية إلى حسم مسألة جزر مالدينام تجبرنا نحن الدول الاعضاء على تناول هذا البند للمرة السابعة في جلسة عامة للجمعية .

لقد احطنا علما بالفصل العاشر من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ

اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/43/23 ، الجزء السابع) ، الذي

يتضمن أيضا القرار A/AC.109/972 ، الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في دورتها المعقودة

في آب/اغسطس ١٩٨٨ والذي

"يكرر تأكيد أن وسيلة إنها الحالة الاستعمارية الخاصة والفريدة" .

المتعلقة بهذا البند هي التسوية السلمية المتفاوض عليها للنزاع على السيادة بين

البلدين .

وتحيط اللجنة الخاصة أيضا علما مع الارتياح بأن حكومة الأرجنتين أعربت مسن

جديد عن عزمها على الالتزام بقرارات الجمعية العامة المتعلقة بهذه المسألة . وتعرب

اللجنة في الوقت ذاته عن أمفها لانه على الرغم من ذلك وعلى الرغم من التأييد

الدولي لإجراء المفاوضات لم يبدأ بعد تنفيذ تلك القرارات . وتختتم اللجنة قرارها

بحث الطرفين على أن يستأنفا المفاوضات بغية التوصل إلى حل للمشكلة ، وتكرر

تأييدها "للمهمة المتجددة للمساعي الحميدة" التي يضطلع بها الأمين العام في معالجة

هذه المشكلة .

ونود أيضا أن نتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره (A/43/799) المقدم إلى

الجمعية العامة عملا بقرارها ١٩/٤٢ . والذي أوضح فيه أنه ظل على اتصال مع

الحكومتين ، وذلك في نيويورك مع رئيس جمهورية الأرجنتين وفي لندن مع رئيسة وزراء

المملكة المتحدة ، وكذلك مع وزير خارجية البلدين وغيرهما من ممثلي البلدين مسن

أجل المساعدة على إيجاد حل سلمي للمسألة .

ومع ذلك ، فقد تعين على الأمين العام أن يخلص إلى أن موقف الحكومتين لم يتغير . وذكر الأمين العام أنه وإن كانت حكومة المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة بالسعي إلى مزيد من تطبيع العلاقات مع الأرجنتين ، فقد اقترحت أن تنحي جانبا قضية السيادة على جزر مالغيناس . وذكر أن حكومة الأرجنتين لا تزال مستعدة لأن تمتثل لالتزام قرار الجمعية العامة ١٩/٤٢ لتسوية جميع القضايا المعلقة ، بما في ذلك جميع المسائل المتعلقة بمستقبل جزر مالغيناس .

ويختتم الأمين العام تقريره بالإشارة إلى أنه يؤسف أن يضطر إلى الافادة :
"مرة أخرى بأنه لا توجد فيما يبدو الظروف الضرورية لتمكين من أداء

الولاية التي عهدت بها إليّ الجمعية العامة" . (A/43/799 ، الفقرة ٦)
وفي الوقت الذي يسترعي فيه أيضا الانتباه إلى ما أبداه الطرفان من ضبط للنفخ جدير بالثناء ، واستعدادهما الواضح للإقلال من أسباب التوتر في جنوب غربي المحيط الأطلسي ، فإنه يختتم تقريره بالإعراب عن خيبة أمله لعدم شروع الطرفين في حوار ، ولا سيما بالنظر إلى الوقت الذي انقضى منذ نزاع عام ١٩٨٢ . ويؤكد الأمين العام بعد ذلك أنه سيواصل جهوده للمساعدة على بلوغ الهدف المنشود .

ولا يستطيع وفد بلادي إلا أن يشاطر الأمين العام الأسف لعدم إحراز تقدم في هذه القضية خلال العام الماضي ، حيث أنها - كما كررت وفود أمريكا اللاتينية كلها - ليست مجرد قضية أرجنتينية بل إنها قضية شعوب وحكومات أمريكا اللاتينية قاطبة . ولسدا ، دأبت بوليفيا حكومة وشعبا منذ القرن الماضي على منح تأييدها الكامل للأرجنتين بشأن مسألة مالغيناس .

ولا ينبع تأييد بوليفيا من مجرد التضامن بين شعبين يرتبطان جغرافيا ومصيريا بروابط أخوية ، بل ينبع أيضا من احترام الدولتين لمبادئ القانون الدولي ، ولا سيما المبادئ التي لا تعترف بالمكاسب الاقليمية التي تتم بقوة السلاح . لذلك فإنني أكرر ، باسم حكومة بلدي التزام بوليفيا الذي لا يحيد بقضية الأرجنتين في نزاعها بشأن السيادة على جزر مالغيناس التي تشكل في رأينا جزءا لا يتجزأ من الاراضي الوطنية للأرجنتين .

وطوال السنوات الست الماضية اشتركت بوليفيا مع بلدان أخرى في تقديم مشاريع القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع والتي تحث حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات لإيجاد حل سلمي للنزاع بشأن السيادة على جزر مالغيناس ، ونرجو من الأمين العام أن يواصل مساعيه الحميدة لمساعدة الطرفين على القيام بذلك .

ومنذ الدورة الأربعين للجمعية العامة ، ما فتئت مجموعة البلدان التي لها علاقات ودية مع الأرجنتين والمملكة المتحدة تقدم مشاريع قرارات تتيح إمكانيات جديدة لحل هذا النزاع . وفي هذا العام اتبع نفي النهج للمرة الرابعة على التوالي ، باعتباره نهجا يتيح فرمة للخروج من الطريق المسدود . ومرة أخرى يشترك وفد بوليفيا في تقديم مشروع قرار في هذا الموضوع ، وهو مشروع القرار A/43/L.27 . وفي رأي وفد بلدي ، أنه ينبغي للمملكة المتحدة والأرجنتين أن يرحبا به وأن يتفاوضا في الإطار الذي يوفره لحل هذا النزاع . ومن الواضح أن أي حل لمسألة جزر مالغيناس ينبغي أن يكون ذا طبيعة دبلوماسية ، وأن يأخذ في الاعتبار شتى جوانب المسألة ، خصوصا مشكلة السيادة التي يمكن معالجتها من منظور القرن الحادي والعشرين ، مع مراعاة أن جزر مالغيناس تشكل جزءا لا يتجزأ من الاراضي الوطنية للأرجنتين وينبغي أن تعود هذه الجزر إليها بطريقة أو أخرى .

وختاماً يود وفد بلدي أن يتوجه بكل ود بمناشدة عاجلة إلى سلطات المملكة المتحدة من أجل حسم الجوانب المتعلقة في مسألة جزر مالغيناس . وقد أعربت قطاعات

كبيرة من المجتمع البريطاني عن رغبتها في الحل التفاوضي . كما أثبتت حكومة الأرجنتين تمسكها بالحل السلمي في إطار قرارات الأمم المتحدة . وعلى الجمعية العامة الآن أن تعتمد مشروع القرار A/43/L.27 ، وأن يواصل الأمين العام مساعيه الحميدة . ونحن على ثقة بأنه سيكون في مقدوره أن يبلغنا بحلول العام المقبل أن الطرفين المعنيين قد شرعا في حوار لحسم هذا النزاع .

السيد أدوكي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشهد المجتمع

الدولي اليوم عملية تغيير سريع مفعمة بالأمال والوعود . ونحن كبقية المجتمع الدولي نشعر بأننا ندين بالفضل للرفيق للرئيس ميخائيل غورباتشوف ، الأمين العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، وللرئيس الأمريكي رونالد ريغان لما طرأ على الساحة الدولية من تطورات إيجابية . فالحوار الفعال الجارى بينهما بنجاح والذي أسفر حتى الآن عن عقد ما لا يقل عن أربعة اجتماعات قمة أمريكية سوفياتية ، على نقيض ما كان عليه الحال في فترة الحرب الباردة القاتمة ، هذا الحوار جعل العالم أكثر أمنا واحتمالات السلم أكثر يقينا وتشجيعا . وهكذا اتخذت أول خطوات ملموسة في تاريخ الإنسان صوب نزع السلاح الحقيقي ، وبالتالي أصبحنا بعيدين عن احتمالات المحرقة النووية .

ومن دواعي التشجيع أنه نتيجة لذلك الحوار والانفراج الذي تحقق بين الدولتين العظميين في عصرنا هذا أظهرت بلدان كثيرة ومناطق عديدة اهتماما متجددا بالسلم ورغبة للإسهام سلميا في السعي للتوصل إلى حلول للصراعات وحالات التوتر الموجودة بينهما . فالأمور التي كان من غير الممكن التفكير فيها أصبحت الآن مستهدفة بجسارة ، واستطاعت الدول أن تجعل ما كان مستحيلا بالأمس ممكنا اليوم .

وقد تحققت بسبب ذلك نتائج بعيدة المدى ، منها على سبيل المثال اتفاقات جنيف بشأن أفغانستان ، والتقدم الذي أحرز مؤخرا في تسوية الصراع العراقي - الإيراني بمبادرة من الأمين العام ، وتصويت مجلس الأمن بالإجماع على قرار وافقت فيه الدول الأعضاء الخمسة عشرة ، من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين ، يتضمن قبول

المغرب وجبهة البوليساريو خطة السلم التي اشتركت في وضعها الأمين العام ومنظمة الوحدة الافريقية ، والتي تنص على إجراء استفتاء لتقرير المصير وتفوض الأمين العام لأن يعمّن ممثلاً خاصاً له ، وهو يقوم الآن بالعمل لتحقيق ذلك الهدف .

إن الأمم المتحدة ، التي تعززت قدرتها على العمل ومقدرتها على التفاوض تعزيزاً كبيراً نتيجة للتقدم الهام الذي تحقق في تسوية مسائل كان يظن أنها مستعصية على الحل ، تمر الآن بنهضة تنظيمية وسياسية في هذا المناخ الجديد . ولئن كان هذا الواقع الجديد يبدو هشاً في بعض الأحيان ، فإنه يمثل تقدماً لا جدال فيه نجم عن جهود صبورة ومتفانية بذلها وسطاء يتخلون بالحكمة لا بد وأن نضع في مقدمتهم الأمين العام ، الذي يشيد به بلدي . ويجب أن تكون هذه التطورات الإيجابية مبعث تشجيع للمجتمع الدولي الذي يتعين عليه أن يدعم تلك المبادرات السلمية .

ولا بد أن نلاحظ أنه لا تزال هناك بعض الأزمات وحالات التوتر في مكان أو آخر ، وهي لم تدخل بعد في هذا الاتجاه العام . فنظام الفصل العنصري لا يزال موجوداً في بريتوريا ، والحالة في الشرق الأوسط لم تدخل بعد في مسيرة السلم ، وفي أمريكا اللاتينية نجد أن تسوية مسألة جزر مالغيناى موضع مناقشتنا الحالية لم تتأثر فيما يبدو بهذه التطورات التي طرأت على العلاقات السياسية وبيّرت تعزيز السلم في معظم مناطق العالم .

وبوسع المرء أن يتساءل بحق عن الأسباب الكامنة وراء عدم إحراز تقدم في هذا الصدد رغم الموقف الإيجابي الذي اتخذته المملكة المتحدة من إعلان جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون على سبيل المثال . إن الأمين العام لا يخفي من جانبه شعوره بعدم الارتياح لهذه الحالة . وهو يذكر في تقريره عن مسألة جزر مالغيناى (A/43/799) أن مواقف الحكومتين طرفي الصراع لا تزال دون تغيير يذكر .

أي بعبارة أخرى ، لا تنوي بريطانيا العظمى التخلي عن التزاماتها تجاه سكان جزر مالغينا ، ولكنها ترغب في إحراز تقدم بشأن مسائل أخرى لا تتعلق بالسيادة مثل مسألة مصائد الاسماك . ومن ناحية أخرى ، تؤكد الأرجنتين من جديد استعدادها للامتثال لأحكام قرار الجمعية العامة ١٩/٤٢ وأجرت ، تحقيقا لهذا الغرض ، مفاوضات لحسم كسل المسائل المتعلقة بين البلدين ، وبصفة خاصة كل ما يتعلق بمستقبل جزر مالغينا . ولذا ، فإن القرار الذي توصل إليه الأمين العام والقائل بعدم تمكنه من تنفيذ الولاية المناطة به أمر مفهوم .

وبالتالي ، من الطبيعي أن تعرب الجمعية العامة عن قلقها إزاء عدم البسء بالمفاوضات على الرغم من النداءات المتكررة الواردة في القرارات المتتالية التي أصدرتها .

ويتعين علينا أن نرحب بوقف المجابهة المسلحة واستمرار الطرفين في إبداء رغبتهما في الاعتدال وتفادي أي تدهور في الحالة . وتقتضي مصلحة المجتمع الدولي وشعوب منطقة جنوب الأطلسي البدء بحوار واسع النطاق بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة ، على أساس قرارات الأمم المتحدة . وسيكون من المؤسف ألا تؤثر الخبرة الفنية المكتسبة من تسوية النزاعات الإقليمية في مناطق أخرى من العالم ، أو النهج الجديد في العلاقات الدولية الذي يبشر بمناخ من الثقة والانفراج ، تأشيراً إيجابياً على هذا الحوار الذي طال انتظاره بين الأرجنتين والمملكة المتحدة . ولن يمكن التوصل إلى تطبيع العلاقات الذي تكلمت عنه الحكومتان مرارا إلا عن طريق هذا الحوار .

السيد أغيلار (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : في الأشهر القليلة الماضية ، كما لاحظ معظم المتكلمين الذين سبقوني ، طرأ تغير إيجابي للغاية في العلاقات الدولية . فقد أتاحت الإرادة التي أبدتها زعيما الدولتين العظميين إمكانية تهيئة ظروف مؤاتية لحل مختلف الخلافات بالطرق السلمية . وفي جو الانفراج هذا ، اتخذت خطوات مشجعة للغاية صوب حسم مختلف النزاعات الإقليمية ، بما في ذلك النزاعات المتعلقة ببعض القضايا الاستعمارية . وهناك الآن إمكانية حقيقية لإيجاد حلول لمشاكل مثل مشكلتي ناميبيا والمحراء الغربية .

ولسوء الحظ ، لا يبدو أن مسألة جزر مالغيناس قد استغادت من جو الإنفراج هذا . فقد انقضى عام منذ اتخاذ القرار ١٩/٤٢ دون أن يتحقق أي شيء يدل على وجود إمكانية لحل هذه المشكلة .

وقال الأمين العام ، في تقريره المؤرخ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ :
 "ويؤسفني ، لذلك ، أن أضطر إلى الإفادة مرة أخرى بأنه لا توجد ،
 فيما يبدو ، الظروف الضرورية لتمكينني من أداء الولاية التي عهدت بها إليّ
 الجمعية العامة" . (A/43/799 ، الفقرة ٦)
 ويمضي الأمين العام ، في الوثيقة ذاتها ، قائلا :

"مع أن الحكومتين كليهما قد أبديتا ضبطا للنفس جديرا بالثناء في
 الحيلولة دون ازدياد سوء الحالة في جنوب غربي المحيط الاطلسي ، فإن عدم
 قدرتهما على الدخول في ذلك النوع من الحوار المجدي المشار إليه في القرار
 ١٩/٤٢ أمر يدعو إلى الإحساس بخيبة الأمل" . (المرجع نفسه)
 واعتمدت الجمعية العامة ، منذ بضعة أيام فقط ، القرار ٢٣/٤٢ ، المعنون
 "منطقة سلم وتعاون في جنوب الاطلسي" ، والذي تنطوي مبادئه وأهدافه على خطوط
 توجيهية ينبغي أن يستفيد منها الطرفان في نهجها إزاء مسألة جزر مالغيناس . ولقد
 أعلنت فنزويلا ، عند مشاركتها في تقديم هذا القرار ، ما يلي :

"ولذا لا يمكن لفنزويلا إلا أن تشارك في مبادرة من هذا النوع تستهدف
 حماية تلك المنطقة الواسعة من المحيط ، والقيّمة من الناحية الاستراتيجية ،
 من أي عمل يفضي إلى التوتر أو النزاع أو يؤدي إلى اتفاههما" .
 (A/43/PV.47 ، ص ٤١)

وإن بقاء النظام الاستعماري البائد في جزر مالغيناس عامل يتنافى بوضوح مع
 هذا الهدف ويؤدي إلى إيجاد عناصر تترتب عليها نتائج لا يمكن التنبؤ بها في المنطقة
 برمتها . ومما يؤسف له أن هذه الجهود الدولية الجديرة بالثناء لم تلق استجابة
 ملائمة من جانب بعض الدول .

وفي هذا الصدد ، تشيد فنزويلا باستعداد الأرجنتين للشروع في مفاوضات مع
 المملكة المتحدة ، وفقا للقرار ١٩/٤٢ ، وكذلك تنفيذ سياسات تستهدف تخفيف حدة

التوتر ، بما في ذلك الإعلان من جانب واحد عن وقف الاعمال العدائية في المنطقة ، وإعرابها المتكرر عن تأييدها لحسم النزاع بالطرق السلمية . وبعد تنفيذ تدابير بناء الثقة في إطار الاحترام المتبادل شرطا مسبقا للتحرك صوب إجراء مفاوضات تتسم بالبنج والمرونة تفضي إلى حل شامل وحاسم لهذا النزاع بين البلدين . وتتزايد اليوم أكثر من ذي قبل الحاجة إلى مواصلة السعي إلى التماس حلول تقرب موقفى جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . فبعد مرور أكثر من خمسة أعوام على هذا النزاع المرير ، آن الاوان كيما تلتئم الجراح ونتطلع إلى المستقبل .

ومن ثم تجدد فنزويلا دعوتها إلى تلاقى الافكار الذي من شأنه أن يؤدي إلى عودة العلاقات الطبيعية بين بلدين تربطهما صداقة تقليدية ؛ باعتباره الشرط المسبق للتسوية المرضية للنزاع . وتناشد فنزويلا ، بوجه خاص ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أن تلبى نداءات المجتمع الدولي المتكررة بالتفاوض بشأن كل الجوانب ومنها مسألة السيادة على الجزر .

وأخيرا نود أن نكرر الإعراب عن تأييدنا لتجديد بعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام لتشجيع الحوار بين الطرفين وبالتالي مساعدتهما على الامتثال لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

السيد سميرنوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : كانت السنة الماضية بالنسبة للمجتمع الدولي نقطة تحول في العلاقات الدولية ، فبدلا من أنماط المواجهة القائمة على توازن القوى برزت إلى المقدمة الجهود الرامية إلى حسم المشاكل الدولية مع مراعاة توازن المصالح بين الدول استنادا إلى مبادئ الميثاق . وكما قال الأمين العام في تقريره عن عمل المنظمة :

"... إن إمكانية إحلال السلم في مناطق الاضطرابات من خلال جهود الأمم

المتحدة قد ظهرت للعيان بوضوح" A/43/1 . (، أولا)

وفي العملية السياسية الجارية في أمريكا اللاتينية ظهر دليل واضح على الترابط بين الحرص على الأمن الإقليمي ودعم المؤسسات الديمقراطية ، والنمو الاقتصادي ، والرغبة في تشجيع التحسن في الموقف الدولي إجمالا . وقد تجلى هذا الموقف في إعلان أكابولكو الذي رحّب به الاتحاد السوفياتي . فقد ذكر السيد غورباتشوف الأمين العام للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس السوفيات الاعلى معربا عن الارتياح "أن الإعلان يتجاوب مع مفهومنا للأمن الشامل" . ونحن نعتز باعتزازا كبيرا بما ورد في الإعلان من أن حفظ السلام يشترط مسبقا عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وحل النزاعات الدولية دون استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، والتعاون الذي يقوم على الحقوق المتساوية .

كما تجلى الحرص على الامن الإقليمي والرغبة في تشجيع التحسن في المناخ الدولي في الإعلان السوفياتي البرازيلي بشأن مبادئ التعاون من أجل السلام والتعاون الدولي ، الذي صدر خلال زيارة الرئيس البرازيلي لموسكو ، وهو يشدد على أهمية تعزيز نظام المفاوضات الدولية ، ولا سيما دور الأمم المتحدة ، ويلفت الانتباه إلى ضرورة تنمية وتعزيز الحوار الدولي الذي يستهدف دعم السلم والامن الدوليين وفقا لما جاء في الميثاق . كما يعلن عن رغبة الطرفين في تشجيع التسوية العادلة والسلمية للنزاعات الإقليمية ، والتي يشكل استمرارها تهديدا خطيرا لاستقرار الدولي والسلم العالمي .

وقد كشفت المناقشات التي دارت في الجلسات العامة حول الحالة في أمريكا الوسطى عن رغبة الشعوب المحبة للسلام في حسم المشاكل التي تراكمت في المنطقة بالوسائل السلمية وبدون تدخل خارجي . ويتعين على رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في اجتماعهم القادم في السلفادور أن يعطوا دفعة قوية جديدة من أجل سلام دائم ومستقر في أمريكا الوسطى ، وكذلك من خلال جهود جماعة الكونتادورا وفريق الدعم .

وفي هذا الجو الدولي والإقليمي يناشد المجتمع الدولي مرة أخرى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة أن تجريا مفاوضات من أجل تحديد السبل التي تحقق تسوية سلمية ونهائية للمشاكل التي لا تزال معلقة بينهما ومنها كل الجوانب المتعلقة بمستقبل جزر فوكلاند (مالفيناس) وفقا لاحكام الميثاق . ولا يسع المرؤ إلا أن يتفق مع مجاء في تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة :

"... إن عدم قدرة البلدين على الدخول في ذلك النوع من الحوار المجدي المشار إليه في القرار ١٩/٤٢ أمر يدعو إلى الإحساس بخيبة أمل . ومما يضاعف هذا الإحساس ، في جملة أمور ، الوقت الذي انقضى منذ نزاع عام ١٩٨٢ والاتجاه القائم حاليا نحو تجديد البحث عن حلول سلمية للمنازعات الدولية" .
(A/43/799 ، الفقرة ٦)

ويدعو الاتحاد السوفياتي مع الغالبية العظمى لأعضاء الأمم المتحدة إلى تحسري السبل والوسائل المفضية إلى تحقيق تسوية سلمية للمشاكل التي لم تحسم بعد بين

الارجنتين والمملكة المتحدة ومنها كل جوانب مستقبل الجزر . ومن الواضح أن حل مسألة مستقبل جزر فوكلاند (مالفيناس) يتطلب الواقعية ، والاستعداد للتوافق ، والدخول في مفاوضات جادة على أساس الميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، وكما ذكر الأمين العام في تقريره :

"... يجب عدم إضاعة الوقت في الجهد الرامي إلى إحراز تقدم له

مغزاه نحو حل الخلافات التي تفرق حالياً بين البلدين" . (نفس المرجع)

السيد باوليو (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : مرة أخرى

تناشد الجمعية العامة حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة الشروع في مفاوضات لحل المسائل التي لا تزال معلقة . بينهما ومنها مشكلة جزر مالفيناس ، وهذا هو موضوع مشروع القرار قيد النظر والذي اشتركت أوروغواي في تقديمه . وليست هذه هي المرة الأولى التي توجه فيها الجمعية العامة هذه المناشدة ، فقد دأبت على توجيهها منذ عام ١٩٨٢ بدون نجاح يذكر .

وقد أعرب الأمين العام في تقريره عن هذه المسألة عن أسفه أنه لا توجد ، فيما يبدو ، الظروف الضرورية لتمكينه من أداء الولاية التي عهدت بها إليه الجمعية العامة المتمثلة في بذل المساعي الحميدة بقصد مساعدة الطرفين على الامتثال لهذه المناشدة . ونحن نشرك الأمين العام شعوره بخيبة الأمل في الوقت الذي نقدم له الشكر لاستعداده لتقديم المساعدة للطرفين إذا ما رغبا في ذلك . ويزداد شعورنا بخيبة الأمل لأن مناشدة الجمعية العامة للطرفين المعنيين في هذه المسألة لا يمكن أن تكون أكثر تواضعاً ، فهي ليست إلا تكراراً لتأكيد التزام أولي من جانب كل أعضاء المجتمع الدولي بحسم نزاعاتهم بالوسائل السلمية . إنه ببساطة مناشدة لإجراء الحوار دون اشتراط مسبق بشأن شكل المفاوضات ، أو الأساس الذي يتعين أن تقوم عليه ، للتوصل إلى نتائج .

وفضلا عن ذلك ، فإنه لا يوجد نداء أكثر منطقية وأهمية من هذا النداء .
 فمسألة المالغيناس مجعدة الآن ، ومواصلة ذلك الجمود لا يفيد أحدا .
 فهذا الجمود لا يفيد الطرفين لأنه أثر على علاقة ودية طويلة استفاد منها
 الطرفان في الماضي . وهما يمران بمرحلة لا تهتء إلا الشك والكراهية وانعدام الأمن في
 التحليل النهائي .
 وهذا الجمود لا يفيد البلدان الواقعة في منطقة جنوب المحيط الاطلسي لأن
 استمرار وجود مراكز التوتر في تلك المنطقة مثل الحالة في المالغيناس ، يعطل تنفيذ
 الأنشطة المشتركة التي ترمي الى إنجاز أهداف إعلان منطقة جنوب المحيط الاطلسي منطقة
 سلم وتعاون ، وهو الإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة ووافقت عليه الأرجنتين
 والمملكة المتحدة .
 وأخيرا ، فهو لا يفيد المجتمع الدولي لأن النزاع مازال قائما وهو مصدر مستمر
 للاحتكاك ، ومن ثم فهو يشكل تهديدا للأمن في المنطقة ، وذلك على الرغم من أن
 الطرفين قد أبديا - كما أشار الى ذلك الأمين العام - ضبط النفس لمنع تدهور الحالة .
 وفضلا عن ذلك ، فإن تجميد الحالة لا يتفق بطبيعته مع الأوضاع الحالية ، خاصة
 وأن الحالة التاريخية تتسم الآن ، وبسبب توفر حسن النوايا ، بالتفاهم المتبادل
 والالتزام بتحقيق السلم . وهي حالة تمتد الى جميع أنحاء العالم ، ويجري من خلالها
 إيجاد حلول دائمة لنزاعات معقدة وطويلة . وفي كل حالة من هذه الحالات ، كانت
 الخطوة الأولى التي اتخذتها جميع الأطراف في النزاع هي إبداء الاستعداد للتفاوض
 والجلوس معا على مائدة المحادثات .
 وختاما ، فإن هذه الحالة تتسم بالتناقض اذا ما وضعنا في الاعتبار أن
 الطرفين أعربا على نحو متكرر طوال فترة التجميد ، عن استعدادهما لتطبيع العلاقات
 بينهما ، وأشارا الى ضرورة بذل كل الجهود الممكنة لاستعادة الثقة بينهما ووضع حد
 للنزاع .

وعلى أية حال فإن حكومة الأرجنتين برهنت ، بوضوح وبشكل متكرر ، على استعدادها للبدء في مفاوضات وفقا للشروط المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة . وحتى الآن ، لم تبد المملكة المتحدة استعدادا مماثلا . وبالطبع ، فيدون ذلك الامتداد ، تتلاشى إمكانيات تحقيق تسوية سريعة للمشكلة . وعلى الرغم من ذلك ، فإن المملكة المتحدة لم تخف رغبتها في تطبيع العلاقات مع الأرجنتين واستعادة الثقة بين البلدين ، ولا نستطيع أن نفهم كيف يمكن إنجاز هذه الأهداف إن لم يسهم الطرفان في تهيئة الظروف لبدء الحوار والتفاوض .

وفي ظل هذه الظروف ، لم يعد أمام الجمعية العامة أي خيار سوى أن تناشد الطرفين من جديد لمواصلة التفاوض ؛ ومن ثم ، لم يعد أمامها خيار سوى دعم مشروع القرار الحالي على نحو قوي كما فعلت إزاء مشاريع القرارات المماثلة في الماضي . أما موقف أوروغواي بشأن جوهر مسألة المالفيناس ، فهو معروف جيدا ، فلقد أيدنا دائما حق الأرجنتين في الجزر ، بالاستناد الى الاسس التاريخية والقانونية . ولكن ليس هذا هو المكان ولا الزمان المناسب لمناقشة المسائل المضمونية . فنحن لا نسعى الى فرض أية تسوية على أي طرف من الأطراف . ولكننا ببساطة نطلب الى الطرفين أن يبدأ البحث عن تسوية . واعتماد مشروع القرار المعروض علينا - وهو بعيد تماما عن أن يكون مجرد إجراء شكلي كما قيل في الدورة الماضية - يعد تعبيرا عن القلق المتزايد من جانب الغالبية العظمى من المجتمع الدولي . وهو بمثابة تذكرة من المجتمع الدولي للطرفين بأننا نعلم أن النزاع مازال قائما واحتمالات الخطر ماثلة بسبب هذا النزاع ، وأن ذلك كله يسبب لنا قلقا بالغا ، وأنه يتعين على الطرفين أن تلتزما بتسوية هذه المشكلة .

السيد أويرتا مونتاليو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود

أولا أن أعرب عن أصدق التهاني القلبية لرئيس الجمعية العامة على أدائه العظيم في إدارة أعمالنا . فالمهارات التي أظهرها استنادا الى خبرته العظيمة ، قد تجاوزت توقعات المجتمع الدولي .

وفيما يتعلق بالبند الذي يجري النظر فيه الآن في الجمعية العامة ، فإن موقف اكوادور كان وما زال يتمثل في الدعم القوي لمطالب الأرجنتين فيما يتعلق بجزر مالغيناس . ويستند ذلك الموقف الى أسس تاريخية وقانونية قوية . ويستمد هذا الموقف قوته من واحدة من المهام الرئيسية للمنظمة ، وهي تخفيف أو تسوية النزاعات الدولية أو الحالات التي من المرجح أن تؤدي الى انتهاك للسلم ، بالطرق السلمية ووفقا لمبادئ القانون الدولي .

وتعلم اكوادور أن السلم هو وليد العدالة ، وأن السلم هو أيضا من القيم التي لا تعرف الحدود . ولذلك أتجاسر على الدفاع عن فكرة أن يسود السلم في العلاقات بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية - لاسيما بالنظر الى أن الجمعية العامة أكدت منذ أربعة أيام فقط ما قرره بشأن إنشاء منطقة سلم وتعاون في جنوب المحيط الاطلسي ، وأن المملكة المتحدة والأرجنتين قد صوتتا لصالح ذلك القرار . ومن الواضح أن إنجاز ذلك الهدف يتطلب إنهاء أي مظهر ولو صغير جدا من مظاهر الاستعمار من على وجه الأرض وقبول فكرة أن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها لا يضمنان أية حقوق . وإني أعلم أن هذه المهمة ليست سهلة حيث أن خريطة العالم رسمت بالحروب .

ومنذ فترة من الزمن ، فتح ارنولد توينبي أعيننا - بالإضافة الى مؤلفه "دراسة في التاريخ" على التباين الكبير بين تقنياتنا وأخلاقياتنا . ومن الحقائق التي تبرهن على ذلك أنه لم يتم إحراز أية نتائج إيجابية في مسألة ناميبيا على الرغم من الطريق الطويل والشاق الذي سلكته هذه المسألة ، وعلى الرغم من الإجماع الذي لقيته وهي ليست إلا مثالا واحدا من أمثلة عديدة .

ومن ثم ، فإنني أدرك تماما أن الكثير من القرارات التي اعتمدها هنا كانت للأسف أكثر ارتباطا بتقنيات العلاقات الدولية أكثر من تعلقها بأخلاقيات تلك العلاقات ومع ذلك ، ينبغي أن نلاحظ أن الفيلسوف الانكليزي طرح مسألة أخرى هامة بشأن هذا

التباين إذ قال إن هذا التباين ليس فقط من الأمور المخجلة وإنما هو أيضا مصدر خطر جسيم . بيد أنه يري أنه مازال هناك من الأسباب ما يدعو الى التفاؤل .

فالنظامان الحاكمان في الأرجنتين والمملكة المتحدة يستندان إلى إرادة شعبيهما . ومن ثم يمكنهما اتخاذ القرارات بالنيابة عن الشعبين ، وفقا للقرارات التي تلقى تأييدهما هنا ، لصالح السلم والتعاون الدوليين . ولقد أبدت الأرجنتين استعدادا كبيرا بينما لم تبد المملكة المتحدة مثل هذا الاستعداد . والاكوادور تحتفظ بعلاقات ودية مع شعبي البلدين ، وإنني الآن أوجه نداء قلبيا الى الطرفين لكي يبدأ حوارا صريحا تدعمه المساعي الحميدة للأمين العام لكي يتمكننا من التوصل الى تسوية للخلافات التي تباعد بينهما .

ولا شك أن الحوار هو سمة المرحلة الحالية من التاريخ ، ولهذا السبب تؤيد اكوادور مشروع القرار المعروض الآن على الجمعية العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠